

المحامي سامي ابو وردة يستأنف



تناقض مثير للاستغراب في قرار لجنة طبية من مؤسسة التأمين الوطني

بعض القرارات التي تتخذها لجان مؤسسة التأمين الوطني، تشير الاستغراب أحياناً، ولكن القرار التالي كان دون ادنى شك من اكثربه القرارات غرابة، حيث قررت اللجنة أن العامل الذي مثل أمامها لا يُستطيع القيام بأعمال تتطلب جهداً جسمانياً ولا يقدر على استعمال الحاسوب بأي عمل مكتبي أيضاً، ولكنها أضافت في قرارها بأنه لا يستحق تعويضاً مالياً سيماء وأنه لم 50% من آهلية أجره.

وتتعلق هذه القضية التي يعالجها المحامي سامي ابو ورده، والذي قدم استئنافاً لمحكمة العمل في حيفا، بعاملٍ من منطقة حيفا في نهاية العقد الخامس من العمر، والذي عمل على مدار سنوات طويلة في أحد المصانع الكبيرة في منطقة خليج حيفا، ولكنه اضطر للتوقف عن العمل بسبب مشاكل طيبة في عينيه وفي العظام تمنعه من الجلوس باستمرار لأداء عمله.

وكما ذكر اعلاه، فإن لجنة مؤسسة التأمين الوطني الطبية ناقشت نفسها بنفسها في قرارها بشأنه حيث انها فررت بأنه لا يقدر على أداء اشغال جسدية أو مكتبية من جهة وبالمقابل قررت انه لم يفقد النصف من آهليته أجره.

وجاء في الاستئناف الذي قدمه المحامي سامي ابو ورده، انه لم يتبق مجال عمل معقول ومتاح امام انسان ليعمل به نتيجة قرار اللجنة إذ أنه لا يقدر على العمل الذي يتطلب جهداً جسدياً ولا العمل على الحاسوب مكتبياً، ولم تشير اللجنة على عمل معين يلائم موكله.

وأضاف المحامي ابو ورده في سياق الاستئناف أن موكله اضطر للتقاعد من العمل مبكراً بسبب حالته الطبية، ولا يقدر على العمل رغم تجربته الغنية التي اكتسبها خلال ثلاثين عاماً من الشغل. ونتيجة لهذا الوضع، طالب المحامي سامي ابو ورده، المحكمة بأعادة البحث في هذا الملف في لجنة طبية مغايرة لللجنة الأولى المنبثقة عن مؤسسة التأمين الوطني، وذلك لاتخاذ قرار نتيجة وضعه الصحي وعدم قدرته على مزاولة العمل.

<http://www.elbaladd.com/?app=article.show.8989>